تمهيد

في

الأحاديث الضعيفة والموضوعة

من المصـائب العظمى التي نزلت بالمسلمين منذ العصور الأولى انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة بينهم، لا أستثني أحداً منهم، ولو كانوا علماءهم، إلا من شاء الله منهم من أئمة الحديث ونقاده؛ كالبخاري، وأحمد، وابن معين، وأبي حاتم الرازي، وغيرهم.

وقد أدَّى انتشارها إلى مفاسد كثيرة، منها ما هو من الأمور الاعتقادية الغيبية، ومنها ما هو من الأمور التشريعية، وسيرى القارىء الكريم الأمثلة الكثيرة لما ندَّعيهِ في كثير من الأحاديث الآتية إن شاء الله تعالى.

وقـد اقتضت حكمة العليم الخبير سبحانه وتعالى أن لا يدعَ هٰذه الأحـاديث التي اختَلَقَها المُغْرِضونَ لغايات شتى؛ تسري بين المسلمين دون أن يُقَيِّضَ لها من يكشف القناع عن حقيقتها، ويبين للناس أمرها، أولٰئك هم أئمة الحديث الشريف، وحامِلو ألوية السنة النبوية الذين دعا لهم رسول الله ﷺ بقوله:

«نَضَّـرَ الله امـرءاً سمِعَ مقالَتي؛ فوعاها، وحفظها، وبلَّغها، فربَّ

حامل فقه إلى مَن هو أفقه منه»[1].

فقد قام هٰؤلاء الأئمة ـ جزاهم الله عن المسلمين خيراً ـ ببيان حال أكثر الأحاديث من صحة، أو ضعف، أو وضع، وأصَّلوا أصولاً متينة، وقعَّدوا قواعد رصينة، مَن أتقنها وتضلَّع بمعرفتها أمكنه أن يعلم درجة أي حديث، ولو لم ينصُّوا عليه، وذٰلك هو علم أصول الحديث، أو مصطلح الحديث.

وألَّف المتأخرون منهم كتباً خاصة للكشف عن الأحاديث، وبيان حالها، أشهرها وأوسعها كتاب «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للحافظ السخاوي، ونحوها كتب التخريجات، فإنها تبيِّن حال الأحاديث الواردة في كتب مَن ليس من أهل الحديث، وما لا أصل له من تلك الأحاديث، مثل كتاب: «نصب الراية لأحاديث الهداية» للحافظ الزيلعي، و«المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» للحافظ العراقي، و«التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» للحافظ ابن حجر العسقلاني، و«تخريج أحاديث الكشاف» له، و«تخريج أحاديث الشفاء» للشيخ السيوطي، وكلها مطبوعة.

ومع أن هٰؤلاء الأئمة ـ جزاهم الله خيراً ـ قد سهَّلوا السبيل لمن

---

(١) أخرجه أبو داود، والترمذي وصححه ـ والسياق له ـ، وابن حبان في «صحيحه» عن ابن مسعود.

وقد ثبت عن جماعة من الصحابة بنحوه. فانظر «التعليق الرغيب» (١ / ٦٣)، و «الصحيحة» (٤٠٤).

بعدهم من العلماء والطلاب؛ حتى يعرفوا درجة كل حديث بهٰذه الكتب وأمثالها، فإننا نراهم ـ مع الأسف الشديد ـ قد انصرفوا عن قراءة الكتب المـذكـورة، فجهلوا بسبب ذٰلك حال الأحاديث التي حفظوها عن مشايخهم، أو يقرؤونها في بعض الكتب التي لا تتحرى الصحيح الثابت، ولذٰلك لا نكاد نسمع وعظاً لبعض المرشدين، أو محاضرة لأحد الأساتذة، أو خطبة من خطيب؛ إلا ونجد فيها شيئاً من تلك الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وهٰذا أمر خطير، يُخشى عليهم جميعاً أن يدخلوا بسببه تحت وعيد قوله ﷺ:

«مَن كذب عليَّ متعمداً[1] فَلْيَتَبَوَّأْ مقعده من النار».

[حديث صحيح متواتر].

فإنهم، وإن لم يتعمدوا الكذب مباشرة، فقد ارتكبوه تبعاً؛ لنقلهم الأحاديث التي يقفون عليها جميعها، وهم يعلمون أن فيها ما هو ضعيف وما هو مكذوب قطعاً، وقد أشار إلى هذا المعنى قول النبي ﷺ:

«كَفى بالمرءِ كَذِباً أنْ يُحَدِّثَ بكل ما سمعَ».

---

(١) لفظة «متعمداً» صحيحة ثابتة في الحديث، وإن حاول التشكيك بها مؤلف كتاب «الأضواء»، بل إنه جزم ببطلانها، وأنها من وضع بعض المحدثين؛ ليروج بها قوله: إنه يجوز رواية الحديث بالمعنى!

وإنكار المؤلف المذكور لها لا يدل فقط على جهله بالحديث وطرقه، بل إنه يدل على جهله أيضاً بأصول الشريعة وقواعدها، فإن هٰذه اللفظة لو لم ترد في الحديث مطلقاً؛ فإن تقديرها في الحديث لا مناص منه كما لا يخفى، وإلا كان المؤلف المذكور أول من يشمله الحديث؛ لأنه ـ على الأقل ـ ليس معصوماً من الخطإ في رواية حديث ما!

رواه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١ / ٨)، وغيره من حديث أبي هريرة.

ثم رُوي عن الإمام مالك أنه قال:

«اعلم أنه ليس يَسْلَمُ رجلٌ حدَّث بكل ما سمِعَ، ولا يكون إماماً أبداً وهو يحدِّث بكل ما سمع».

وقال الإمام ابن حبان في «صحيحه» (ص ٢٧):

«فصل: ذكر إيجاب دخول النار لمن نَسَبَ الشيء إلى المصطفى ﷺ وهو غير عالم بصحته».

ثم ساق بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً:

«مَن قال عليَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار».

وسنده حسن، وأصله في «الصحيحين» بنحوه.

ثم قال:

«ذكر الخبر الدال على صحة ما أومأنا إليه في الباب المتقدم».

ثم ساق بسنده عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ:

«مَن حدَّثَ عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين».

وهو حديث صحيح، أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١ / ٧) من حديث سمرة والمغيرة بن شعبة معاً، وقال:

«إنه حديث مشهور».

ثم قال ابن حبان:

«ذكر خبر ثان يدل على صحة ما ذهبنا إليه».

ثم ساق حديث أبي هريرة الأول.

فتبين مما أوردنا أنه لا يجوز نشر الأحاديث وروايتها دون التثبت من صحتها، وإن من فعل ذلك فهو حسبه من الكذب على رسول الله ﷺ، وقد قال ﷺ:

«إن كذباً عليَّ ليس كَكَذِبٍ على أحدٍ، فمَن كَذَبَ عليَّ متعمداً فليتبوَّأ مقعده من النار».

رواه مسلم وغيره.

ولخطورة هذا الأمر، رأيت أن أساهم في تقريب سبيل الاطلاع على الأحاديث التي نسمعها في هذا العصر، أو نقرأها في كتاب متداول، مما ليس له أصل يثبت عند المحدثين، أو له أصل موضوع، لعل في ذلك تحذيراً وتذكيراً لمن يتذكر أو يخشى.

ولم أتقيد في سوقها بترتيب خاص، بل حسبما اتفق. ولذلك فإني أبتدئها بذكر حديثين قرأتهما في مقال نشر في العدد (٢٤٠٤) من «جريدة العلم» الغراء، لأحد المرشدين الفضلاء في صدد بحث له مفيد في إسراء النبي ﷺ ومعراجه إلى السماء، والله ولي التوفيق.

دمشق، رمضان سنة ١٣٧٤ هـ   محمد ناصر الدين الألباني